

## الأصول في النحو

وتقول : أيقول : إنَّ عمراً منطلق إذا أردت معنى : أظن كأنك قلت : أظن أن عمراً منطلق فإن أردت الحكاية قلت : أظن : إنَّ وتقول : ظننت زيدا أنه منطلق لأن المعنى : ظننت زيدا هو منطلق ولا يجوز فيه الفتح لأنه يصير معناه : ظننت زيدا الإنطلاق ولو قلت : ظننت أمرك أنك منطلق جاز كأنك قلت : ظننت أمرك الإنطلاق والأخفش يقول : إذا حسن في موضع ( إن ) وما عملت فيه ( ذاك ) فافتحها نحو قولك : بلغني أنه ظريف لأنك تقول : بلغني ذاك قال : وما لم يحسن فيه ( ذاك ) فاكسرهما قال : وتقول : أما أنه منطلق لأنه لا يحسن ها هنا أما ذاك ثم أجازته بعد على معنى : حقاً أنه منطلق وقال : لأن أما في المعنى : ( حقاً ) لأنها تأكيد فكأنه ذكر حقاً فجعلها طرفاً قال : وقد قال ناس : حقاً إنك ذاهب على قولهم : إنك منطلق حقاً فنصب ( حقاً ) على المصدر كأنه قال : أحرق ذاك حقاً قال : وهذا قبيح وهو من كلام العرب .

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى . المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام . تقول : جاءني القوم إلا زيدا فجاءني القوم : كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر ( زيدا ) بعد هذا الكلام بغير حرف الإستثناء ما كان إلا نصباً .

لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت ( إلا ) حدث معنى الإستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيدا من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك : ضربت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا فكأنك قلت في جميع ذلك : أستثنى زيدا فكل ما أستثنيه ( إلا ) بعد كلام موجب فهو منصوبٌ وألا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي تشبه حرف النفي فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا فالمعنى : قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الإستثناء والعطف أن الإستثناء لا يكون إلا بعضاً من كلِّ والمعطوف يكون غير